

## الحلقة الدراسية الثانية للمصالحة الوطنية في العراق

### بيان ختامي

بدعوة من حكومة اليابان ووكالة التعاون الدولي اليابانية، شارك وفد عراقي مكون من احد عشر عضواً في " الحلقة الدراسية الثانية للمصالحة الوطنية "، التي اقيمت ايام 20 حتى 28 آذار 2008 وتوزعت جلساتها بين مدينتي طوكيو وهيروشيما. وضم الوفد تسعة من اعضاء مجلس النواب، بينهم رؤساء كتل ولجان برلمانية.

وتداول اعضاء الوفد مع خبراء يابانيين نماذج لحالات ارساء السلام في عدد من بلدان العالم، كما جرى تبادل للمعلومات والخبرات الدولية التي يمكن ان يفيد منها العراق في حل النزاعات وتحقيق الامن والاستقرار.

وزار الوفد في هيروشيما حديقة السلام التذكارية ومتحف وثائق القنبلة الذرية، واطلع على تجربة اليابان في ميداني اقامة السلام واعادة الاعمار. وفي " مركز هيروشيما الدولي " التقى الوفد مجموعة من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني اليابانية، وقدم لهم عرضاً للاوضاع في العراق وتطوراتها وآفاقها، وتبادل معهم الآراء في شأنها.

وفي طوكيو استمع الوفد الى عرض اكايمي لموضوع " العلاقات اليابانية - الاميركية " والمعاهدة الامنية النافذة بين البلدين. وناقش اعضاؤه من جانب ثان ثلاث قضايا هامة بالنسبة الى العراقيين، هي " الفيدرالية " و " التعديلات الدستورية " و " مشروع قانون النفط والغاز ". كما التقوا وفداً يمثل لجنة الصداقة البرلمانية اليابانية - العراقية، واجتمعوا الى مجموعة من ممثلي المؤسسات الاقتصادية والشركات اليابانية، وفي الاجتماعين تناولوا الاوضاع في العراق والتعاون المتبادل، خصوصاً في الميدان الاقتصادي.

وفي مجرى ذلك كله اتفق اعضاء الوفد على:

1 - تكثيف الجهود ومواصلة السعي لدفع عملية المصالحة الوطنية الى الامام، وتأكيد ضرورة ابداء المرونة من جانب الاطراف كافة، الى جانب التحلي بالجرأة وروح المبادرة، لاحتراز تقدم جوهري جديد في هذا الاتجاه.

2 - ضرورة تكريس مبدأ التكافؤ بين ابناء الشعب العراقي جميعاً، بالاستناد الى الدستور ومن اجل الحفاظ على وحدة العراق، والعمل ارتباطاً بذلك على تأمين مشاركة اطراف العملية السياسية جميعاً في صنع القرار، لا سيما في القضايا الوطنية الهامة.

3 - التأكيد على انجاز التعديلات الدستورية المنتظرة منذ وقت طويل، والتي يكبح المزيد من تأجيلها محاولات تجاوز حالة الشلل المخيمة في الساحة السياسية. والسعي في الوقت نفسه الى استبعاد التعجل غير المبرر والمؤذي في هذا السياق.

4 - ان دور المرأة فاعل وضروري في انجاز المصالحة الوطنية، وتأمين استقرار العملية السياسية.

5 - حاجة العراق، وهو يتأهب لاطلاق عملية اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية، الى تشريع قانون النفط والغاز الجديد من دون تأخير وبما يتيح الاستفادة من الثروة النفطية في تأمين تدفق العائدات المالية اللازمة، وذلك بعد تدقيق مضامينه لتأتي حافزة للمصالح الوطنية للشعب العراقي.

6 - ان تجربة اليابان في مجال اعادة الاعمار تستحق الدراسة، ومن الضروري تنظيم المزيد من الزيارات والدورات والندوات لتأمين الاطلاع على جوانبها المختلفة، ولتبادل المعطيات والخبرات عموما بين الجهات ذات الصلة في البلدين، وبضمنها ما يتعلق بالتنمية البشرية وتاهيل العاملين في شتى الميادين والنهوض بكفاءاتهم.

7 - ان بوسع اليابان ان تلعب دورا هاما مباشرا في عملية الاعمار والتنمية الشاملة في العراق، وان شركاتها مدعوة للانخراط في هذه العملية منذ الآن، سواء عبر التعاون مع الشركات العراقية والمنفذين المحليين الآخرين، او من خلال استثمار الاجواء الامنية المواتية نسبيا في اقليم كردستان.

هذا وقابل الوفد العراقي في مجرى الزيارة معالي السيد كومورا وزير خارجية اليابان، ونائبه سعادة السيد كيمورا، وممثلي وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا). وفي هذه اللقاءات، كما في الاجتماع سابق الذكر مع البرلمانين اليابانيين، جرى تبادل الآراء حول الاوضاع الراهنة في العراق. وعبر الوفد العراقي عن الامتنان للدعم والعون المقدمين من اليابان لبلاده، ونوه كذلك بالحلقة الدراسية المنتهية، مؤكدا فائدتها ومعربا عن الامل في اقامة مثلها مستقبلا. فيما بيّن ممثلو الحكومة اليابانية انها ستواصل متابعة التطورات المتعلقة بالمصالحة الوطنية في العراق، وبما جاء في النقاط الاخرى الواردة في هذا البيان، وستسعى الى الحصول على معلومات دورية في هذا الخصوص من الجانب العراقي.

طوكيو في 28 آذار 2008

- انتهى -